المحاضرة الثالثة: نظرية حقوق الملكية

(هارولد ديميستيز **Harold Demsetz** ، أرمن ألشيان **Armen Alchian**)

تعتبر إشكالية الملكية وحقوقها قديمة بقدم الإنسان، إلا أن الشكل الغربي الحديث لهذه الإشكالية طرح من قبل "هارولد ديميستيز" (**Harold Demsetz**) و"أرمن ألشيان" (**Armen Alchian**)بالاعتماد على فكرة "**Ronald Coase**"، وبالتالي يعتبر هؤلاء المفكرون أهم مؤسسي نظرية حقوق الملكية.

ظهرت هذه النظرية في السبعينيات من القرن الماضي، وكانت تريد إظهار أن المؤسسة الرأسمالية الإدارية (التي يكون فيها المدير محترفا) في اقتصاد السوق أفضل من غيرها من المنظمات، وهذه القضية كان هدفها إيديولوجيا لأن ظهور النظرية كان في زمن التنافس بين الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي، كما أن رواد هذه النظرية كانوا يريدون إعادة نشر فكر المدرسة النيوكلاسيكية من جديد بعد الضربات التي تلقتها من سايمون وكوز.

1- أسس نظرية حقوق الملكية:

تنطلق نظرية حقوق الملكية من فكرة أن المبادلات التي تتم بين الأفراد (وغير الأفراد) هي في الواقع تنازل متبادل عن الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يتبادلونها، إذا فالأفراد يملكون الأشياء في الواقع وفي نفس الوقت يملكون حقوق استعمال هذه الأشياء أو هذه الموارد، إذا تنطلق هذه النظرية من الملكية، وبما أن الملكية تعطي حقوقا فإن هذه النظرية تنطلق من حقوق الملكية وتهتم بها، كما تبين نظرية حقوق الملكية كيفية تأثير مختلف أشكال الملكية في آليات عمل الاقتصاد.

يعرف "بيجوفيتش" حقوق الملكية بأنها ليست علاقات بين الأفراد والأشياء ولكن علاقات بين الأفراد في علاقاتهم باستعمال الأشياء.

2- خصائص وممارسات حقوق الملكية:

من أهم خصائص حقوق الملكية **القابلية للتنازل**، يعني أن حق الملكية لا يرتبط بشخص بعينه لذلك يمكن تبادل حقوق الملكية، وعلى هذا الأساس تمكن حقوق الملكية من ثلاث ممارسات:

أ- حق الاستعمال: أي أن صاحب الملكية من حقه استعمال ملكيته بنفسه.

ب- حق الإستثمار (الانتفاع أو الاستغلال): أي أن صاحب الملكية من حقه أن يستفيد من نتائج استعمال ملكيته، أي من حقه أن يستغلها بهدف الربح أو الحصول على عائد.

ج- حق التصرف: أي أن من حق صاحب الملكية أن يتصرف في ملكيته (يتخلى عنها، يبيعها، يورثها، يهبها...).

3- فرضيات نظرية حقوق الملكية: تقوم نظرية حقوق الملكية على الفرضيات التالية:

- العقلانية الكاملة.
- تعظيم المنافع.

- المعلومة غير كاملة وتكاليف المعلومة ليست معدومة.
- السوق هو المكان الذي تتجلى فيه تفضيلات الأشخاص.
- سلوكات الأفراد تتأثر بالهياكل التي ترعرعت فيها.

4- أسباب وحدود ممارسة حقوق الملكية:

بما أن الإنسان رشيد يريد تعظيم منفعته فيمكنه ممارسة هذه الحقوق من أجل تعظيم هذه المنفعة، لكن لا يمكنه ممارسة هذا الحق دون قيود، لأنه قد تطرح بعض الإشكاليات عند ممارسة الحقوق تتمثل في:

- الإشكالية الأولى متعلقة بحقوق الغير، وهؤلاء سيمارسون تقييدا لحقوق صاحب الملكية، ففي بعض الحالات تمارس مضايقات على هذه الحقوق كتقييد أو تقليص أو وضع حد لممارسة هذه الحقوق (الرقابة على الأسعار، حصص الإنتاج...).
- الإشكالية الثانية هي أن ممارسة هذه الحقوق ليست ممكنة إلا إذا اعترف بها المجتمع وسمح بممارستها.
- الإشكالية الثالثة تتمثل في الآثار السالبة لممارسة الحقوق، بالتالي فإن الآثار الناجمة عن ممارسة الحقوق هي التي تجعل ممارسة الحقوق تحتاج إلى سماح أو ترخيص من طرف الدولة، لذا تنتظر نظرية الحقوق من الدولة تمكين أصحاب حقوق الملكية من ممارسة حقوقهم، لكن الإشكال يطرح في حالة الآثار السالبة.

4- حقوق الملكية وأنواع المؤسسات:

من خلال الممارسات الثلاثة لحقوق الملكية وخصائصها صنف كل من"Pejovich" Furuboth et ملكية المؤسسات إلى الأنواع التالية:

ملكية جماعية دولة	ملكية جماعية أشخاص	ملكية خاصة ناقصة	ملكية فردية	خصائص وممارسات الحقوق
نعم	نعم	للعامل	نعم	إستعمال
للمجتمع	للعامل	المالك	نعم	إستثمار
لا	لا	في بعض الحالات مقيدة	نعم	قابلية التنازل
لا	للعمال	مشترك	نعم	تصرف
ملكية عامة	ملكية جماعة	ملكية خاصة ناقصة	ملكية خاصة	نوع الحقوق
مؤسسة حكومية	مؤسسة تعاونية	مؤسسة إدارية	مؤسسة رأسمالية	نوع المنظمة

1- **المؤسسات الرأسمالية:** في هذه المؤسسة يكون كل من حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التنازل من حق شخص واحد، وهنا توجد حالتين هما:

- **المالك هو المسير:** إذ لا يوجد فصل بين وظيفة القرار وتوظيف الملكية هذا ما يجعل المؤسسة الرأسمالية أكثر نجاعة.
- **وجود المسير والمالك:** تشكل المؤسسة الرأسمالية تنظيما فعالا، لأن آلية الحوكمة تسمح بمراقبة متخذي القرار والحث على التسيير لصالح المساهمين، والمسير يعتبر كدائن داخلي متبقي، تحت هذا

المصطلح يتم تقسيم المداخيل المتبقية، يعني الفائض غير المصرح عنه في العقد بين المسير والمساهمين، والأولوية تكون للدائنين الخارجيين لذا ينتظر المساهمين رفع المداخيل لرفع أجرة المسير وزيادة منفعة المساهم.

2- **المؤسسة الإدارية:** هي المؤسسة التي يسيطر فيها المسير، وفي هذه المؤسسة تقسم حقوق الملكية، حيث أن المالك له حق التنازل وحق استغلال المنتج، مثلا له حق بيع أسهمه، أما المسير يملك حق الاستعمال لقيامه بالتسيير اليومي للمؤسسة، إن هذا التقسيم لحقوق الملكية قد يسبب نزاع المصالح بين المالك والمسير، فالمسير لا يملك رأس المال لذا لا يبحث عن رفع قيمة الثروة لصالح المساهمين، فالربح عند المسير يكون في استقلاليته وتعزيز مكانته.

3- **المؤسسة التعاونية:** في هذه المؤسسة لا يوجد ملاك حقيقيون، فحق الملكية يكون جماعي، وبما أن حق الاستغلال يكون جماعي للعمال والمسيرين فقد تكون عدم النجاعة في هيكل المؤسسة، وذلك نتيجة غياب الرقابة الفعالة للتسيير.

4- **المؤسسة الحكومية:** كون حق الاستعمال جماعي من قبل مجموعة من العمال، أما الاستغلال وحق التنازل يكون ملك للدولة أو السلطة العمومية، هذا النوع من المؤسسات يكون ذا طبيعة غير ناجعة، ويرى Gomez في هذا السياق أن كل العمال لهم فوائد لما تكون المؤسسة متطورة، لكن كل واحد منهم يفضل تقديم عمل أقل، أي عدم وجود ترابط بين مستوى الأجر والجهد الفردي المبذول.

كنتيجة لهذا التصنيف يمكن القول أن الملكية الخاصة هي النوع الأكمل، لأنها تحتوي على كل خصائص الحقوق وتسمح بكل ممارساتها، كما يمكن اعتبار نظرية حقوق الملكية كأداة للتحليل بما أنها تسمح بالتعرف على نوع المؤسسة.

5- عيوب نظرية حقوق الملكية:

- لا تقدم تعريفا واضحا للحقوق، رغم أنها تحدد ممارساتها وخصائصها.

- لا تعترف بحدود حقوق الملكية (الآثار السالبة)، لأن صاحب الملكية يدفع الضرائب التي من ضمنها تكاليف الآثار السالبة.